الأمم المتحدة S/2014/140

مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، الذي طلب فيه المجلس إلي إطلاعه بانتظام على حالة تنفيذ الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وتقديم تقييم للآثار السياسية والأمنية المترتبة على انتشار الأمم المتحدة بصورة أوسع نطاقا في أنحاء الصومال كل ٩٠ يوما. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت في الصومال خلال الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – الحالة السياسية

٢ – هيمن تشكيل حكومة جديدة على المشهد السياسي في الصومال، مع ظهور دلائل واعدة في العمليات السياسية الإقليمية. فالانتخابات غير المباشرة التي جرت في ولاية بونتلاند الصومالية أفضت إلى اختيار رئيس جديد. وإضافة إلى ذلك، كان تنصيب الإدارة المؤقتة في جوبا بحضور المجتمع الدولي وعقد محادثات بين حكومة الصومال الاتحادية و ”صوماليلاند“ خطوتين إيجابيتين.

٣ – وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خسر رئيس الوزراء عبدي فارح شردون تصويتا جرى بشأن ملتمس لحجب الثقة عنه في البرلمان الاتحادي الصومالي. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، رشح الرئيس حسن شيخ محمود السيد عبد الولي شيخ أحمد رئيسا جديدا للوزراء. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أقر البرلمان تعيينه، وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أعلن السيد أحمد عن تشكيل حكومته الموسعة التي تتكون من ٢٥ عضوا، من بينهم امرأتان.

040314 040314 14-24385 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وعلى صعيد آخر، انتخب برلمان بونتلاند عبد الولي محمد علي غاس رئيسا لولاية مدتها خمس سنوات. واعترف الرئيس المنتهية ولايته عبد الرحمن محمد فارول، الذي خسر بفارق صوت واحد، بهزيمته عن طيب خاطر واصفا الانتخاب الذي جرى بأنه ''نزيه وديمقراطي''، وأعرب عن دعمه للسيد غاس الذي أصبح بعد ذلك الرئيس الخامس لبونتلاند. وقد بدأت العملية الانتخابية في كانون الأول/ديسمبر باختيار الزعماء التقليديين في الإقليم لأعضاء البرلمان الذين قامت بعد ذلك لجنة لتسوية النزاع وتحقيق المصالحة بفحصهم. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت هذه اللجنة عن قائمة تضم ٦٦ عضوا برلمانيا اختيروا من بين المرشحين البالغ عددهم ١٦٠ مرشحا. وليس ضمن أعضاء البرلمان الـ ٦٦ إلا امرأتين. وقد قاموا بأداء القسم في ١ كانون الثاني/يناير.

٥ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، باشر زعماء تقليديون ومفكرون وسياسيون صوماليون، في بايدوا، المرحلة الثانية من ''مؤتمر بايدوا'' الهادف إلى إنشاء ولاية اتحادية جديدة تضم ست مناطق هي باي وباكول وجوبا السفلى وجوبا الوسطى وشبيلي الوسطى وجيدو. وفي الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/يناير، اقترب المشاركون في مؤتمر بايدوا أكثر من إعلان ولاية اتحادية باعتماد دستور وعلم وبكفالة أداء اليمين من جانب مجلس للمشايخ، الذي يمثل الغرفة العليا في البرلمان المكون من غرفتين. وبناء على طلب عدة أفراد، من بينهم رئيس البرلمان الاتحادي، اتفق مؤتمر بايدوا على أن يعلق مؤقتا انتخاب ''رئيس''. وتم في الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير تكثيف الأنشطة في إطار مبادرة تنافسية طرحها الرئيس السابق للبرلمان شريف حسن شيخ عدن لإنشاء دولة اتحادية من ثلاث مناطق، وجرى اعتماد علمها وإنشاء لجنة دستورية ووضع خطط لعقد مؤتمر رسمي.

٦ - وأحرز تقدم في تنفيذ اتفاق أديس أبابا بشأن الإدارة المؤقتة في جوبا. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الإدارة المؤقتة في جوبا تعيين ثمانية وزراء ونائب ثان للقائد. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، تم تنصيب الإدارة رسميا في كيسمايو في حفل حضره شركاء دوليون. وفي تلك الأثناء، اشتد التوتر بين الإدارة المؤقتة في جوبا وميليشيا بري هيرالي المتمركزة خارج كيسمايو. وقد اتهمت الإدارة المؤقتة المليشيا بشن هجوم على مقر إقامة وزير في كيسمايو في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

٧ - وفي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقدت إدارة غالمودوغ وإدارة إقليمي هيمان وهيب مؤتمرا في غالكايو، حيث اتفقتا على مواصلة مبادرتها الرامية إلى إنشاء دولة اتحادية عن طريق عملية مصالحة.

٨ - وفي ''صوماليلاند''، تدهورت العلاقات بين الحكومة والمعارضة. وادعى حزب العدالة والرفاه أنه حرم من حرية الحركة و لم يسمح له بتنظيم مظاهرات سلمية ضد الحكومة. وفي تلك الأثناء، أعلن السيد عبد الرحمن محمد عبد الله ''عرو''، رئيس مجلس النواب الصوماليلاندي ورئيس الحزب الوطني (حزب معارض)، تأييده لعقد مؤتمر حوار وطني كما تدعو إليه أحزاب المعارضة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تمخضت المحادثات التي جرت بين رئيس ''صوماليلاند'' أحمد محمد سيلانيو والرئيس عرو عن اتفاق بشأن عقد مؤتمر شريطة إسناد رئاسته لحزب محايد.

٩ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير، استضافت تركيا في مدينة اسطنبول جولة ثالثة من المحادثات بين حكومة الصومال الاتحادية و ''صوماليلاند''. واعتمد الوفدان بيانا نص على إنشاء أمانة مشتركة في تركيا لتكريس العملية وعلى الاتفاق على عقد المحادثات كل ٩٠ يوما. وعلاوة على ذلك، نص البيان على إنشاء مجلس مشترك لمراقبة الحركة الجوية. كما أدان البيان ''الفظائع التي ارتكبها'' نظام سياد بري السابق ''وبخاصة'' في ''صوماليلاند''.

باء - الحالة الأمنية

١٠ - ظلت الحالة الأمنية في مقديشو متقلبة. وواصلت حركة الشباب استخدام أساليب العصابات والإرهابيين، ما أدى في كثير من الأحيان إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وذلك بهدف تقويض حكومة الصومال الاتحادية وتخويف الشركاء الدوليين. وجرى أسبوعيا تقريبا شن هجمات مسلحة على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى الجيش الوطني الصومالي. وجرى يوميا تقريبا شن هجمات صغيرة في مقاطعات مقديشو الخارجية، ولا سيما عمليات اغتيال محددة الهدف. ويرجح أن تكون بعض أعمال العنف إجرامية أو عشائرية.

١١ - وقتل ثلاثة مسؤولين قضائيين في ٢٣ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بينما لقي نائب برلماني مصرعه في تفجير سيارة خارج فيلا الصومال في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١ كانون الثاني/يناير، أعلنت حركة الشباب عن مسؤوليتها عن تفجير انتحاري منسق لسيارة أودى بحياة ١٢ شخصا وأدى إلى جرح كثير آخرين في فندق الجزيرة.

١٢ - وفي سياق منفصل، سقطت ست قذائف أطلقت من مواقع شمالي مطار مقديشو الدولي في عدة مواقع في المنطقة المحمية لبعثة الاتحاد الأفريقي في ١ كانون الثاني/يناير، ما تسبب في أضرار طفيفة. وفي شباط/فبراير، شنت سلسلة من الهجمات بقذائف الهاون في مقديشو. وفي ١٠ شباط/فبراير، استهدفت سيارة مفخخة اجتماعا عقد في فندق أوريونتال،

وأدى ذلك إلى مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين. وفي ١٣ شباط/فبراير، تعرضت قافلة تابعة للأمم المتحدة لهجوم انتحاري باستخدام سيارة مفخخة بينما كانت تقترب من مطار مقديشو الدولي. ولقي العديد من المارة الصوماليين حتفهم جراء ذلك. ولم يصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

١٣ - وفي جنوب ووسط الصومال، وقعت مصادمات دورية بين حركة الشباب وقوات الجيش الوطني الصومالي المدعومة من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية والمليشيات الموالية للحكومة في منطقتي باي وجيدو، ولا سيما في بايدوا وقنسحطيري وغوفغادود وأودينلي وفحفحدون وغرباهاري وحولها. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أدت ضربات جوية نفذتها طائرات تابعة لقوات الدفاع الكينية إلى مقتل ثمانية متمردين من حركة الشباب قرب غرباهاري حسب ما أفادت به تقارير. وبُلّغ عن حوادث قليلة في باكول التي لا تزال تحت السيطرة الكاملة تقريبا لحركة الشباب.

١٤ - ولا تزال حالة عدم الاستقرار تسود في كيسمايو بسبب استمرار أنشطة حركة الشباب واندلاع أعمال العنف من حين لآخر بين قوات مارقة من الإدارة المؤقتة في جوبا ومليشيات عشائرية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرض موكب رئيس الإدارة المؤقتة في جوبا، السيد أحمد مادوبي، لحادث انفجار قنبلة على جانب الطريق، أدى إلى إصابة شخص واحد. وتعرضت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لهجمات استكشافية متكررة في مناطق أخرى في جوبا السفلى، لا سيما في أفمادو، وعلى امتداد الطريق الرابطة بين تابتا ودوبلي.

١٥ - وفي شبيلي السفلى، شنت حركة الشباب يوميا تقريبا هجمات على بعثة الاتحاد الأفريقي وعلى أهداف عسكرية صومالية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، شنت حركة الشباب هجوما مني بالفشل في آخر المطاف على مواقع تابعة للجيش الوطني الصومالي في بوران ومهداي. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، قصفت طائرة بدون طيار قافلة تابعة لحركة الشباب في مقاطعة براوي، وأفيد أن ذلك أدى إلى مقتل أحد كبار القادة. وتدهور الوضع مع تجدد المنافسات العشائرية. فقد أدى تصادم وقع بين مليشيات عشيرتي بيمال وهبرغدير في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى سلسلة من أعمال الانتقام في مقاطعتي أفغويي وماركا، ما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصا وإصابة آخرين بجراح. ووقعت أيضا من حين لآخر مصادمات بين أهالي أبغال وشيدلي في مقاطعة جوهر، بمنطقة شبيلي الوسطى، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن وقفا لإطلاق النار تم بوساطة شيوخ العشائر المحليين وحكومة الصومال الاتحادية مع ممثلين محليين أنهى أعمال القتال في مطلع كانون الأول/ديسمبر.

١٦ - وظل الهدوء يسود في جلجادود، بينما تدهور الوضع الأمني في هيران. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شن متمردو حركة الشباب هجوما معقدا على مركز الشرطة الرئيسي في بلدوين قُتل فيه ٢٤ ضابطا في صفوف الشرطة الصومالية وجندي واحد من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأُصيب فيه كثيرون آخرون. وعقب الهجوم، قامت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بعمليات واسعة فاستعادت قرى على مشارف بلدوين لكنها ظلت تتعرض لهجمات من حركة الشباب.

١٧ - وشهدت بونتلاند تجدد أنشطة حركة الشباب. ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت قافلة لقوات الأمن في بونتلاند لهجوم انتحاري باستخدام سيارة مفخخة في وسط بوساسو، أدى إلى مقتل ثلاثة ضباط شرطة وأربعة مدنيين، وإلى إصابة كثيرين آخرين. وفي مطلع كانون الثاني/يناير، شنت حركة الشباب أربع غارات على مراكز تفتيش تابعة للشرطة خارج بوساسو. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أدى انفجاران على جانب الطريق في غالكايو إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ١٣ آخرين. بيد أن انتخابات بونتلاند جرت دون وقوع حوادث أمنية كبيرة. ففي سول، أبلغ عن مصادمات وقعت في تلاح في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بين رجال مسلحين من عشيرة دولبهانتا، وقوات بونتلاند. وأفيد أن تلك المصادمات أدت إلى مقتل ١٢ شخصا، من بينهم ١١ مدنيا، وإلى إصابة كثيرين آخرين. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة بونتلاند أنها قد استعادت ذخائر وأجهزة متفجرة ومعدات أخرى من مخابئ تابعة لحركة الشباب إثر شن هجوم على قاعدة الحركة في غالغالا قرب سلسلة جبال غوليس.

١٨ - وكانت ''صوماليلاند'' هادئة نسبيا. فقد أفيد بوقوع مواجهات مسلحة منعزلة في مناطق سول وسناج وكين المتنازع عليها في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت حدة التوتر عالية في أوائل كانون الأول/ديسمبر إثر ورود تقارير عن احتشاد عسكري على طول الحدود بين ''صوماليلاند'' وبونتلاند، لكنه لم يبلغ عن أي حوادث أخرى.

ثالثا - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل توطيد السلام

ألف - المساعي الحميدة والدعم السياسي

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة، نيكولاس كاي، استثمار مساعيه الحميدة للمساعدة في معالجة عدد من التحديات المحلية والدولية.

٢٠ - ففي بونتلاند، اضطلع ممثلي الخاص مع فريقه بدور أساسي في ضمان كون العملية الانتخابية سلمية وشفافة وشاملة للجميع. وعملوا عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة من أجل كفالة مصداقية الآليات الانتخابية الرئيسية. وعمل عن كثب أيضا مع الشركاء الدوليين، حيث قاد بفعالية الجهود الرامية إلى التعامل بانتظام مع المرشحين وأصحاب المصلحة، والوساطة بينهم وتشجيعهم على تنظيم حملاتهم بروح المسؤولية. وقام بزيارة بونتلاند في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفي الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير لمتابعة سير الانتخابات الرئاسية غير المباشرة. وبعد ذلك، دعا الرئيس الجديد وأعضاء البرلمان إلى استئناف العلاقات مع حكومة الصومال الاتحادية وإلى العمل على النهوض بالنظام الاتحادي في الصومال. وشدد على أهمية استئناف عملية إحلال الديمقراطية المعلَّقة في بونتلاند، بالنظر إلى أن الانتخابات التي جرت مؤخرا استندت إلى النظام التقليدي. ودعا أيضا إلى تعزيز دور المرأة في الحكومة والحياة العامة.

٢١ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص مناقشات مع حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين، في أعقاب استقالة محافظ المصرف المركزي. واتفق المشاركون على تعيين محافظ مؤقت للمصرف المركزي وعلى السبل الكفيلة بتعزيز قدرات حكومة الصومال الاتحادية في مجال إدارة المالية العامة.

٢٢ - وقام ممثلي الخاص أيضا بزيارة بلدوين وهيران، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وهناك حث السلطات المحلية والشيوخ ومنظمات المجتمع المدني وممثلات النساء على حل النزاعات العشائرية. وبعد اندلاع العنف في منطقة سول في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الممثل الخاص على أن الخلافات السياسية والمطالب المتنافسة ينبغي أن تُسوى عن طريق الحوار.

٢٣ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، قادت فتيحة سرور، نائبة ممثلي الخاص، وفدا من الشركاء الدوليين إلى كيسمايو. وأجرى الفريق مشاورات مع أحمد مادوبي، قائد الإدارة المؤقتة في جوبا، بشأن التقدم المحرز في عملية المصالحة وبشأن إدماج القوات، والأمن، وغير ذلك من المسائل. وفي ٥ شباط/فبراير، اجتمعت نائبة ممثلي الخاص مرة أخرى في كيسمايو مع السيد مادوبي وقيادة الإدارة المؤقتة في جوبا لمناقشة طائفة من المسائل، بما في ذلك تنفيذ اتفاق أديس أبابا.

باء - دعم بناء السلام وبناء الدولة

٢٤ - اكتسب تنفيذ الاتفاق الجديد من أجل الصومال وما يتضمنه من أهداف بناء السلام وبناء الدولة زخما. وتم الانتهاء من إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء.

هدف بناء السلام وبناء الدولة ١: وضع نظام اتحادي وإجراء مراجعة للدستور

٢٥ - واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى حكومة الصومال الاتحادية بتقديم المشورة التقنية في ما يتعلق بتشكيل الدول الاتحادية الأعضاء. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة الصومال الاتحادية ورقة خيارات تتعلق ببناء الدولة، وتتضمن تدابير لبناء الثقة. وبناء على طلب الرئاسة، قامت البعثة بمساعدة حكومة الصومال الاتحادية في صياغة ورقة مناقشة استشارية عن بناء الدولة، وذلك للمساعدة في توجيه الحوار الإقليمي. وطلب الرئيس أيضا إحاطات تقنية بشأن النظام الاتحادي لفائدة كبار المسؤولين الحكوميين والمستشارين الرئاسيين.

٢٦ - وعلى الصعيد السياسي أيضا، وخلال فترة تصويت البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الوزراء السابق عبدي فارح شردون، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان من أجل التوصل إلى حل ودي للخروج من المأزق، كما أجرى مشاورات مع كبار القادة السياسيين بشأن المبادرات الرامية إلى تحسين تحديد أدوار ومسؤوليات مكتبي الرئيس ورئيس الوزراء، وفقا لأحكام الدستور المؤقت. وأبرزت هذه المحادثات أهمية الإسراع بإنشاء لجنة الخدمات القضائية وأهمية إعادة بناء سلطة قضائية مؤهلة وقادرة على تفسير الدستور المؤقت.

٢٧ - وتيسِّر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تنسيق الدعم الدولي المقدَّم للأنشطة الدستورية على النحو المحدد في الهدف الأول من أهداف بناء السلام وبناء الدولة في الاتفاق الصومالي. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة خلال اجتماع المانحين المعقود في نيروبي إحاطة عن خطط الأمم المتحدة لتنسيق الدعم الدستوري. وكذلك تواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى البرلمان الاتحادي في ما يتعلق بالحوار على الصعيد الوطني بشأن المسائل الدستورية. وعلاوة على ذلك، تقدم البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني واللوجستي لأنشطة التثقيف المدني والمشورة بشأن تشكيل اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور ولجنة الإصلاح القضائي، وهما من الأولويات المعلنة للحكومة الجديدة.

٢٨ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، تم إرسال كبير مستشارين للشؤون الانتخابية من أجل تيسير المناقشات وتقديم المشورة بشأن صياغة قانون لإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو من التوصيات الرئيسية الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات التي جرى إيفادها إلى البلد في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩ - ودعما للاتفاق وخطة الانتعاش الاقتصادي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية وغيرها من أصحاب المصلحة، على وضع خيارات لبرنامج مشترك يهدف إلى تطوير القدرات المؤسسية. وينطوي هذا العمل على عدد من التقييمات وعلى ''بذل العناية الواجبة'' في إدارة الخدمة المدنية، وإدارة الموارد البشرية، والقدرات الوظيفية التي تعتبر ''في صميم عمل الحكومة''، وعلى طريقة للإمداد بالقدرات. ويتمثل الهدف الرئيسي في إنشاء خط أساس سليم والتوصل إلى فهم طرائق التعاون والدعم.

هدف بناء السلام وبناء الدولة ٢: قطاع الأمن

الدفاع

٣٠ - في ٣ شباط/فبراير، قامت وحدة تنسيق المعونة التابعة لحكومة الصومال الاتحادية بتقديم إطار اختصاصات الفريق العامل المعني بالهدف الثاني من أهداف بناء السلام وبناء الدولة إلى المرفق الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار، للموافقة عليه، مع الإشارة إلى مستشار الأمن الوطني كرئيس له، وقيام البعثة بتقديم الدعم السكرتاري. وقامت البعثة أيضا بمساعدة مستشار الأمن الوطني في تطوير إجراءات عمل أمانة مجلس الأمن الوطني الصومالي، وهيكل موظفيها، ومكتبها. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، عقد مستشار الأمن الوطني الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المعنية بنظام الموارد البشرية، الذي يهدف إلى ترشيد العمليات والإجراءات المتصلة بالمرتبات والأجور في جميع المؤسسات الأمنية الصومالية. وفي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم حلقة عمل عن إدارة الأسلحة والذخائر وقدمت الدعم والتوجيه إلى حكومة الصومال الاتحادية قبل تقديم تقريرها عن الأشهر الستة إلى لجنة الجزاءات في ٦ شباط/فبراير. وفي تلك الأثناء، تم التوصل إلى اتفاق في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبنك الدولي للاشتراك في إجراء استعراض للنفقات العامة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

٣١ - وانضم قادة القوات الجوية الصومالية والبحرية/حرس السواحل في الصومال إلى الفريق العامل المعني بالدفاع، الأمر الذي وسَّع نطاق إصلاح قطاع الأمن إلى هذه العناصر من قوات الجيش الوطني الصومالي. وواصل الفريق العامل المعني بالدفاع تنظيمه لسلسلة من الأفرقة العاملة الفرعية، بما في ذلك الفريق العامل المعني بسياسة الدفاع الذي تم تشكيله حديثا وتترأسه وزارة الدفاع.

المقاتلون المنفصلون عن الجماعات المسلحة

٣٢ - في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، افتتح مركز سيريندي لتأهيل المقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة في مقديشو جناحا لاستقبال الأطفال. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، بدأت المنظمة الدولية للهجرة في تقديم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية في ما يتعلق بحجم الحالات الراهنة للمقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة في بايدوا، التي سينقل بعضها إلى مركز الانتقال الجديد الذي تقوم حكومة الصومال الاتحادية والسلطات المحلية بإصلاحه. وأرسلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أيضا بعثات تقييم إلى كيسمايو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وذلك لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية في إنشاء مرفق انتقال للمقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة، بالتنسيق مع الإدارة المؤقتة في جوبا ومع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الشرطة

٣٣ - تعززت قدرات قوات الشرطة الصومالية من خلال دفع الرواتب في مواعيدها، وتوفير التدريب والآليات المتسقة بدعم من الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وشركاء دوليين آخرين. وأنشئ فريق للتخطيط الاستراتيجي في إطار قوة الشرطة الصومالية، عن طريق الأموال المخصصة للمشروع الرامي إلى إرساء سيادة القانون، من أجل الإشراف على تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لأعمال الشرطة التي تعنى بها وزارة الداخلية والأمن الوطني وقوة الشرطة الصومالية.

٣٤ - وقد ازداد عدد الأفراد العاملين في قوة الشرطة الصومالية بانضمام ٦٢٥ ضابطا لتلبية متطلبات العمليات في المناطق المستعادة حديثا، مما رفع العدد الإجمالي للقوات إلى ٧١١ ٥ فردا في جنوب وسط الصومال. واستمرت عمليات البناء والإصلاح في ٢٣ مرفقا من مرافق الشرطة في جنوب وسط الصومال وبونتلاند. وبفضل مساهمات قدمتها حكومة اليابان إلى الصندوق الاستئماني لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية، قامت البعثة في ٩ شباط/فبراير بتوزيع الأثاث ومعدات المكاتب على ١٠ مراكز للشرطة ومقر قوة الشرطة الصومالية.

٣٥ - وقدمت البعثة الدعم لقوة الشرطة الصومالية في وضعها لخطة عملها لعام ٢٠١٤، التي تتناول الاحتياجات العاجلة لقوة الشرطة في مجال بناء القدرات والإصلاح. وتشمل التدابير الحالية لإصلاح الشرطة في ''صوماليلاند''، التي يجري تنفيذها بدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة، استعراض ووضع السياسات في مجالات مدفوعات وحدات الشرطة الخاصة، وتقديم المشورة بشأن إنشاء مراكز شرطة نموذجية، وإنشاء لجنة مشتركة لوضع قانون شرطة

يتناول شرطة صوماليلاند، وتعيين ٤٠ شرطية ضمن أفراد الشرطة، وبناء مركزين من مراكز الشرطة النموذجية.

٣٦ - وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بتنظيم زيارات ميدانية إلى كيسمايو وبايدوا وبلدوين مع قوة الشرطة الصومالية وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل تحديد الاحتياجات التشغيلية واللوجستية العاجلة، والاحتياجات المتعلقة بإعادة تأهيل البنى التحتية، ومرافق التدريب البديلة المحتملة لاستخدامها في بدء البرامج التدريبية الأساسية للملتحقين الجدد البالغ عددهم ٠٠٠ ٢ فرد، ويتوخى التحاقهم في خطة عمل قوة الشرطة الصومالية لعام ٢٠١٤.

الأمن البحري

٣٧ - انخفضت حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى فعالية الحماية الذاتية التي تضطلع بها السفن وتنسيق إجراءات المواجهة في البحر، ومحاكمة الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في القرصنة وإيداعهم السجن. بيد أن هذا الاتجاه الإيجابي يظل قابلا للانعكاس في غياب الهياكل الأساسية المستدامة وتطوير أجهزة الأمن البحري في الصومال.

٣٨ - وقد وافقت حكومة الصومال الاتحادية على إنشاء هيكل للأمن البحري ضمن مجلس الأمن الوطني الصومالي لإقامة روابط بين مختلف المنتديات البحرية على نطاق الأنشطة المتعلقة بأهداف بناء السلام وبناء الدولة. وستمكن لجنة توجيهية للشؤون البحرية، تشمل ممثلين عن وزارات حكومة الصومال المعنية وممثلين عن المجتمع الدولي، من تعزيز التنسيق بين كافة المجالات المواضيعية الواردة في الاستراتيجية الصومالية للموارد البحرية والأمن البحري.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٩ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملها مع السلطة الصومالية لإدارة المتفجرات من أجل التصدي للتلوث بالمتفجرات في جميع أنحاء الصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصدت أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لقوة الشرطة الصومالية، التي تولت تدريبها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، لما عدده ١٩ حادثا متعلقا بأجهزة متفجرة مرتجلة تأكد وجودها وقامت بإزالة ٢٤٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. ولهذه الأفرقة القدرة على الانتشار في ماركا ووانلاوين وجوهر وأفغويي. واكتمل أيضا تدريب وحدات صومالية إضافية للتخلص من الذخائر المتفجرة ستنشر في بلدوين في فترة الثلاثة أشهر المقبلة. وقامت بعثة الأمم المتحدة بإزالة ٦٢٧ ٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة

وقدمت التدريب لما عدده ٦٥٧ ٦٩ شخصا بشأن المخاطر التي تشكلها هذه الذخائر. وقامت أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بصورة مأمونة بتدمير ٤١٨ ٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٢١ قطعة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع أنحاء جنوب الصومال ووسطه.

٤٠ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملها مع قوة الشرطة الصومالية على إنشاء مستودعات ذخيرة آمنة ومأمونة، وبناء مخازن أسلحة في بلدوين ومقرات الشرطة وفي سجن مقديشو المركزي، مع القيام في الوقت نفسه بقيادة الفريق العامل التقني المعني بإدارة الأسلحة والذخيرة.

هدف بناء السلام وبناء الدولة ٣: العدالة

٤١ - تم، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وضع الصيغة النهائية لتقييم الأمن القضائي وخطة الاستجابة اللذين دعمتهما الأمم المتحدة. وبما أن أمن القضاة حدد بوصفه أولوية عليا، فقد واصلت الأمم المتحدة التشجيع على إنشاء وحدة حماية تابعة للشرطة.

٤٢ - وعقدت اللجنة التوجيهية للعدل والإصلاحيات، المدعومة من الأمم المتحدة، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعها الافتتاحي بحضور ممثلين عن الجهات المانحة وشركاء دوليين آخرين. وركزت جلسة المناقشة، التي ترأسها كل من رئيس القضاة ووزير العدل، على استمرار الشواغل إزاء أمن الجهاز القضائي.

٤٣ - وتتمثل إحدى أكثر المسائل إلحاحا في قطاع العدل في التوصل إلى حل قصير الأجل لعقد المحاكمات في القضايا التي تنطوي على مخاطر كبيرة، بما في ذلك المحاكمات المتعلقة بأعضاء من حركة الشباب، إلى حين الانتهاء من أشغال مجمع مقديشو للجرائم الكبرى، الذي يموله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتعوق الحلولَ الممكنة الشواغلُ الأمنية الصعبة المتعلقة بسلامة الجهاز القضائي والمدعين العامين والمحامين وموظفي النظام القانوني والنقص في القدرات.

٤٤ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت وزارة العدل وجهاز القضاء والأمم المتحدة والمنظمة الدولية لقانون التنمية مشروعا جديدا لسيادة القانون مدته ستة أشهر تولى تمويله الاتحاد الأوروبي ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لإنشاء لجنة الخدمات القضائية ووحدة للسياسات القانونية وصياغة مشاريع القوانين في وزارة العدل.

٤٥ - وقامت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير دورتين تدريبيتين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الثاني/يناير من أجل تدريب ضباط حرس السجون

الصومالية بشأن نظام تسجيل الموارد البشرية. وأنهت البعثة والبرنامج الإنمائي أيضا عمليات تسجيل أولئك الضباط وشرعا في إصدار بطاقات الهوية ذات السمات البيولوجية لهم. وفي الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير، قامت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير تدريب لكبار الموظفين بشأن معاملة السجناء، وكذلك بشأن السلامة والأمن في السجون. وبدأت أعمال تجديد السجن المركزي بمقديشو، التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ١ شباط/فبراير من هذا العام.

جيم - حقوق الإنسان وحمايتها

حقوق الإنسان

٤٦ - عملت الأمم المتحدة عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية على تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال. وشمل هذا العمل وضع استراتيجية مشتركة وإنشاء فريق عامل على النحو المنصوص عليه في مفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي (انظر الفقرة ٧٤ أدناه). وواصلت بعثة الأمم المتحدة توفير التدريب التوجيهي قبل النشر لوحدات بعثة الاتحاد الأفريقي، وكذلك لقوات الجيش الوطني الصومالي. وما زالت الجهود تُبذل أيضا للاضطلاع بتقييم المخاطر بالنسبة لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي من أجل تحديد تدابير التخفيف ووضع أطر للرصد والإبلاغ، ووضع إجراءات للتدخل وتدابير تصحيحية في حالة عدم امتثال هذين الكيانين غير التابعين للأمم المتحدة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٤٧ - وتواصلت الاعتداءات التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعون عن الضحايا في القضايا المتعلقة بالعنف الجنساني. وتم اعتقال عشرة صحفيين (ثلاثة في كيسمايو وثلاثة في مقديشو وأربعة في ''صوماليلاند''). ولم تتخذ أي تدابير محددة لتعزيز حماية الصحفيين رغم البيان الذي صدر عن حكومة الصومال الاتحادية، والذي أعربت فيه الحكومة عن اعتزامها التحقيق في الاعتداءات على الصحفيين وتقديم الجناة إلى العدالة. ويظل الاستمرار في تطبيق عقوبة الإعدام مصدر قلق، على الرغم من التزام حكومة الصومال الاتحادية بوقف العمل بها في عام ٢٠١١ خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

٤٨ - وتعاونت الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع حكومة الصومال الاتحادية على وضع الصيغة النهائية لخارطة طريق لحقوق الإنسان لما بعد الفترة الانتقالية، وشمل ذلك إجراء اتصالات

مع الوزارات والمؤسسات المعنية بشأن الأدوار والمسؤوليات التي ستتولاها في العملية. وكان هناك تأخير مستمر في المشاورات الواسعة النطاق للحكومة واللجنة البرلمانية المعنية بشأن مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت بعثة الأمم المتحدة تدريب ٣٠ من القضاة والموظفين القضائيين الرئيسيين و ٢٠ من المدعين العامين و ٣٠ من أعضاء منظمات المجتمع المدني في بونتلاند بشأن تطبيق معايير حقوق الإنسان في إطار إقامة العدل.

حماية الطفل

٥٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم إبلاغ فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة عن وقوع ٣٨٦ انتهاكا جسيما ضد ٣٦٧ طفلا (٣٥٩ من الذكور و ١٩ من الإناث). وبوجه عام، ارتكبت حركة الشباب معظم هذه الانتهاكات (٥٧ في المائة)، تليها قوات الجيش الوطني الصومالي والمليشيات المتحالفة معها (٣١ في المائة)، التي تمثل أهم مرتكبي عمليات الاختطاف (٩٩ حالة). وعُدّت حركة الشباب مسؤولة عن معظم حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم (١٩٦ حالة).

٥١ - وعقد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح اجتماعا خاصا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض إجراءات التشغيل الموحدة للتعامل مع الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة التي وضعت في عام ٢٠١٢ قبل عرضها على حكومة الصومال الاتحادية لإقرارها. وهذا أمر أساسي من أجل تنفيذ خطتي العمل اللتين وقّعت عليهما الأمم المتحدة وحكومة الصومال. وترصد فرقة العمل للرصد والإبلاغ عن كثب التوقيع الرسمي على إجراءات التشغيل الموحدة الذي تأخر نتيجة حل الحكومة السابقة.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة

٥٢ - في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر، استضافت الأمم المتحدة اليوم المفتوح للمرأة والسلام والأمن. ودعا زهاء ٤٠ مشاركا إلى دور أكبر تؤديه المرأة في السياسة، مع اعتبار التهميش السياسي وعدم وجود نظام عدالة يتصدى للعنف الجنساني وعدم احترام حقوق الإنسان للمرأة تحديات رئيسية. وتورد التوصيات بأنه يتعين أن تشغل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المناصب في الحكومة الجديدة وأن تترجم الالتزامات بالمساواة بين الجنسين إلى أفعال.

٥٣ - وفي الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر إلى ٥ كانون الثاني/يناير، أنشأت ٢٣ ممثلة لمنظمات نسائية من جنوب وسط الصومال وبونتلاند مبادرة القيادة النسائية الصومالية

من أجل الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحكومة الاتحادية وفي انتخابات بونتلاند. وعقدن اجتماعات مع الرئيس ورئيس الوزراء ورؤساء الهيئات التشريعية.

٥٤ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتفق فريق الأمم المتحدة المتخصص في الشؤون الجنسانية وفريق الجهات المانحة المتخصص في الشؤون الجنسانية مع المدير العام المعني بشؤون المرأة والأسرة والطفل في حكومة الصومال الاتحادية على خارطة طريق للانتهاء من عملية التشاور وصياغة مشروع السياسة الجنسانية الوطنية. وتم وضع صيغة المشروع الأولى بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٣.

العنف الجنسي في حالات النزاع والعنف الجنساني

٥٥ - في الفترة من ٣ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع مشاورات مع حكومة الصومال الاتحادية ومختلف كيانات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في مقديشو ونيروبي، بهدف مساعدة حكومة الصومال على تنفيذ التزاماتها بموجب البيان المشترك بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٥٦ - ووضع الفريق العامل المعني بالعنف الجنساني، برئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان، استراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ تتمحور حول أربعة مجالات رئيسية هي: منع العنف، وتقديم الخدمات والاستجابة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون، والتنسيق. ويتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا تنسيق عملية وضع دليل عملي من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية. وفي بونتلاند، وضع الصندوق، في شراكة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية، وزعماء دينيين بارزين، برنامجا لمنع العنف الجنساني، وأنشأ بالتعاون مع مؤسسة المعونة الإسلامية مركزا جامعا للخدمات يوفر مجموعة شاملة من الخدمات للناجيات من العنف الجنساني. واضطلع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتدريب ٢٦ ضابطا من ضباط الشرطة في بونتلاند بشأن التحقيق في حوادث العنف الجنساني والإبلاغ عنها.

٥٧ - ولتعزيز القدرات المتعلقة بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، تلقى ٤٠ من كبار القادة العسكريين من أوغندا لدى بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك أربع ضابطات، تدريبا بشأن المسائل الجنسانية في عنتيبي، أوغندا، في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

دال – الحالة الإنسانية

٥٨ – لا يزال ما يقرب من ٠٠٠ ٨٦٠ شخص يعانون بحدة من انعدام الأمن الغذائي، كما يظل مليونا شخص آخرين يعيشون على حافة انعدام الأمن الغذائي. ويستمر سوء التغذية الحاد، إذ يعاني ٠٠٠ ٢٠٣ طفل من سوء التغذية، لا سيما في الجنوب حيث يواجه ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠ طفل خطر الموت بدرجة أكبر.

٥٩ – وظل استمرار حالة انعدام الأمن في أجزاء من البلد يحد من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة الأساسية. وأضحى العاملون في مجال تقديم المعونة أكثر فأكثر هدفا لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من بيئة العمل الصعبة، استطاع برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة لحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ شخص شهريا، مما عزز سبل كسب العيش للفئات الأكثر ضعفا. وتم توسيع نطاق توزيع قسائم الطعام على السكان المتضررين من الكوارث في مناطق بنادير، وبري، وجيدو، ونوجال، مما أدى إلى الحد من الشواغل الأمنية المتعلقة بتوزيع الأغذية في المناطق غير المستقرة وإلى تشجيع الأسواق المحلية.

٦٠ – وعلى الرغم من الظروف الصعبة، بما في ذلك انقطاع الاتصالات وانعدام إمكانية الوصول إلى الأماكن عبر الطرق في أعقاب العاصفة المدارية التي ضربت بونتلاند في تشرين الثاني/نوفمبر، تم في غضون عشرة أيام بعد الكارثة إيصالُ المعونة الحيوية لأغلبية متكونة من حوالي ٠٠٠ ٦ أسرة معيشية تضررت بصفة مباشرة. وقدم برنامج الأغذية العالمي أغذية لما عدده ٠٠٠ ٢٧ شخص، بينما ساعدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في استعادة الإمدادات بالمياه في دونغارويو وإيل. وتلقى حوالي ٢٣ مدرسة إمدادات خاصة بالطوارئ كان الهدف منها هو تمكين ٥٠٠ ٢ طفل من استئناف الدراسة. وأرسل صندوق الأمم المتحدة للسكان خمسة أفرقة طبية متنقلة مزودة بلوازم الصحة الإنجابية الكافية لدعم ٠٠٠ ١ عملية ولادة. وأصاب قطاعَ الماشية ضرر بالغ، إذ قدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ رأس ماشية نفقت في غضون ساعات. وقدمت المنظمة الدعم من أجل الماشية التي نجت من الكارثة، بطرق منها التحصين ضد الأمراض المعدية والتخلص الآمن من جيف الحيوانات.

٦١ – وتسببت الأمطار الموسمية أيضا في حدوث فيضان محلي تضررت منه حوالي ٠٠٠ ١١ أسرة معيشية في جوهر (شبيلي الوسطى). وتفاقمت الحالة بفعل اندلاع للقتال العشائري في المنطقة أدى إلى تشريد ٠٠٠ ٣ أسرة وأعاق الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. وتمت الاستجابة للحالة الطارئة، بما في ذلك تقديم المساعدة الغذائية إلى ٠٠٠ ٣٠ شخص.

وفي إطار التصدي لتلوث مصادر المياه بسبب الفيضان ولزيادة الأخطار الصحية، خصص الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في كانون الأول/ديسمبر حوالي ١,٢ مليون دولار لدعم الأنشطة الصحية الطارئة والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في المنطقة. وقدمت منظمة الصحة العالمية والجهات الشريكة أيضا الدعم من خلال توفير فريقين صحيين متنقلين ولوازم طبية في المناطق الأكثر تضررا. وزودت اليونيسيف والجهات الشريكة ما يفوق ٠٠٠ ٨١ شخص بالصابون، وأقراص تنقية المياه، والكلور، وحاويات تخزين المياه.

٦٢ - وعولج نحو ٦٠٠ من الجرحى المدنيين في أربع مستشفيات رئيسية تدعمها منظمة الصحة العالمية في مقديشو وعولج ١٧٠ آخرين في المستشفى الرئيسي في كيسمايو. ويبلغ عدد حالات الإصابة بشلل الأطفال ذي المصدر الطبيعي في الصومال ١٩٢ حالة. ولم يبلَّغ عن حالات جديدة في منطقة بنادير، وهي بؤرة التفشي، منذ أن بدأت عمليات التحصين الجماعي في أعقاب تفشي المرض في أيار/مايو ٢٠١٣. ونُظمت حملة تحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال تستهدف ما يزيد على مليوني طفل في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. ولا تزال الاستجابة متواصلة.

٦٣ - وفي أعقاب التوقيع في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على الاتفاق الثلاثي بشأن العودة الطوعية للاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال، اتفقت كينيا والصومال ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مشروع تجريبي مدته ستة أشهر يهدف إلى تقديم المساعدة إلى العائدين طوعا. وسيتم تقديم الدعم لنحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ صومالي للعودة إلى مناطقهم الأصلية. وهناك ثلاث مناطق تجريبية هي: بايدوا، وكيسمايو، ولوق. وتعمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع المفوضية لكفالة أن تصبح التوعية بأخطار المتفجرات جزءا من خدمات التوعية المقدمة في إطار التحضير للعودة الطوعية. وعلاوة على ذلك، قدم ”الاتحاد من أجل العودة“، الذي تقوده المفوضية ويضم ثماني كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، المساعدة لما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ شخص كي يعودوا، خاصة من مقديشو، إلى مواطنهم الأصلية في باي، وشبيلي السفلى، وشبيلي الوسطى.

٦٤ - وعلى الرغم من استمرار أنشطة الدعوة، لا تزال عمليات الإخلاء القسري تشكل تهديدا خطيرا للمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة. ووفقا لما ذكرته المفوضية، طُرد حوالي ٠٠٠ ٢٧ شخص من مستوطنات مختلفة في مقديشو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

٦٥ - وتم في كانون الأول/ديسمبر وضع الصيغة النهائية لاستعراض السنة الثانية لعملية النداء الموحد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وتطلب دوائر العمل الإنساني مبلغ ٩٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤، استنادا إلى الاحتياجات، وإلى إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية، وإلى قدرة تنفيذ واقعية. ولم تتلق عملية النداء الموحد في عام ٢٠١٣ سوى ٥٠ في المائة من التمويل المطلوب. ويحد استمرار نقص التمويل بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المعونة ويعرِّض للخطر المحاولات الرامية إلى بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

هاء - تحقيق الاستقرار

٦٦ - بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدأت الحكومة حوارا ناجحا مع الشركاء الدوليين بشأن تنسيق عملية تحقيق الاستقرار على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي. وتشمل الخطط الحكومية تعيين إدارات مؤقتة للعمل بالنيابة، بعد فترة وجيزة من انتهاء العملية العسكرية، تضطلع بالمسؤولية عن الإدارة اليومية المباشرة والشروع في عملية استشارية ترمي إلى إنشاء إدارات مختارة محليا لاستلام المهام من الهياكل المؤقتة العاملة بالنيابة. وسوف تقوم أيضا بتنسيق تقديم الخدمات الأساسية وغير ذلك من ''فوائد السلام'' للمواطنين.

واو - الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية

٦٧ - كشفت حكومة الصومال الاتحادية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١٤. وتخطط الحكومة للزيادة في الإنفاق السنوي ليصل في المجموع إلى ٢١٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

٦٨ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نجحت شركة تحويل الأموال دهبشيل (Dahabshiil) في الحصول على أمر قضائي من المحكمة العليا في المملكة المتحدة يمكنها من الاحتفاظ مؤقتا بحساب في مصرف باركليز في ذلك البلد. وبصرف النظر عن النتيجة، تسلط قضية الشركة دهبشيل الضوء على استمرار هشاشة قطاع تحويل الأموال الصومالي والحاجة الملحة إلى جعل عمليات تحويل الأموال القائمة تمتثل للأنظمة الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب.

٦٩ - وفي أعقاب استقالة محافظ المصرف المركزي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد إجراء مشاورات مع الشركاء الدوليين، عين الرئيس محمود السيد بشير عيسى علي محافظا مؤقتا لهذه المؤسسة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وطلبت حكومة الصومال الاتحادية أيضا الدعم

من المجتمع الدولي من أجل إنشاء لجنة للإدارة المالية. واجتمعت بعثة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة مع ممثلين كبار من الحكومة الاتحادية والمصرف المركزي في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وكانت المناقشات لا تزال جارية وقت كتابة هذا التقرير.

٧٠ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلنتُ أن الصومال مؤهل للحصول على الدعم من صندوق بناء السلام. وبدأ كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية، في تحديد أولويات بناء السلام الملحة التي سيتم النظر في تمويلها في إطار مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام. وتقوم الأمم المتحدة في الصومال أيضا بوضع إطار استراتيجي متكامل جديد سيكون بمثابة استراتيجيتها لتوطيد أركان السلام في البلد. وسوف يسترشَد به في صياغة خطة لأولويات بناء السلام من أجل تيسير حصول الصومال على الدعم الطويل الأجل من مرفق بناء السلام والإنعاش التابع لصندوق بناء السلام.

زاي - الجزاءات المحددة الهدف

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على أدلة تبين استمرار تصدير الفحم الصومالي في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن. وقدم فريق الرصد هذه المعلومات إلى الدول الأعضاء المعنية ولجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

٧٢ - وعملا بالفقرة ٩ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، تلقى مجلس الأمن التقرير الثاني للحكومة الاتحادية في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣.

حاء - تنسيق الجهود الدولية

٧٣ - أنشأت حكومة الصومال الاتحادية هيئات تنسيق لدعم تنفيذ الاتفاق الصومالي. وتقدم اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال خدمات الإشراف وكذلك التوجيه لتنفيذ الاتفاق الصومالي والمرفق. وعُقد اجتماعها الأول في مقديشو، في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ويشارك ممثلي الخاص الرئيسَ حسن شيخ محمود رئاسة منتدى الشراكة الرفيع المستوى. وعُقد اجتماعه الأول في ٢٤ شباط/فبراير. وتفضلت الدانمرك بالموافقة على استضافة اجتماع لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

رابعا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)

٧٤ - أحرز تقدم كبير نحو تنفيذ القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مفهوم عمليات منقحا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ووُضع المفهوم المنقح خلال حلقة عمل للتخطيط نظمها الاتحاد الأفريقي في الفترة من ٩ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، بمشاركة حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الرئيسيين. وقدم كلٌّ من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام الدعم التقني للاتحاد الأفريقي ولحكومة الصومال الاتحادية في سياق عملية وضع مفهوم العمليات.

٧٥ - ويركز مفهوم العمليات المنقح على شن عمليات ضد معاقل حركة الشباب وإضعاف قدراتها، على أن تلي ذلك مرحلتا تحقيق الاستقرار وتخفيض القوام. وأنشأ المفهوم قطاعين إضافيين لبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب وسط الصومال ومهد الطريق لتوسيع هذه البعثة لكي تبلغ قوامها الجديد المأذون به البالغ ٢٢ ١٢٦ فردا من خلال إشراك إثيوبيا كبلد مساهم بقوات. وتم تغيير تبعية القوات الإثيوبية بحيث تتبع البعثة في ١ كانون الثاني/يناير. وأقيم احتفال رسمي في ٢٢ كانون الثاني/يناير في بايدوا. وأرسى مفهوم العمليات أيضا مفهوما إطاريا للعمليات المشتركة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، سيشكل أساسا لتلقي وحدات الجيش الصومالي في خط المواجهة دعما محدد الأهداف من خلال الصندوق الاستئماني الخاص ببعثة الاتحاد الأفريقي الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧٦ - ونص مفهوم العمليات على أنه ينبغي لوحدات الجيش الوطني الصومالي المستفيدة من دعم الأمم المتحدة الخضوع لبرنامج تدريب أساسي، يشمل تدريبا على حقوق الإنسان ترصده بعثة الأمم المتحدة وتُصدِّق عليه في ظل السياسة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ويتوخى مفهوم العمليات عمل بعثة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على وضع إجراءات ملائمة وفعالة بشأن الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الجنساني. وتضمَّن مفهوم العمليات أيضا إنشاء خلية معنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها.

٧٧ - وجرى التأكيد خلال لقاء استضافه الرئيس محمود مع الشركاء الرئيسيين في ٢٨ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا على أهمية ربط الجهود الأمنية والسياسية وجهود تحقيق

الاستقرار في إطار حملة متعددة الأبعاد. وأعلن الرئيس عن إنشاء آلية تنسيق استراتيجي رفيعة المستوى لكفالة التجانس بين الحملة العسكرية وجهود تحقيق الاستقرار تركز على إنشاء الهياكل الإدارية المحلية، والتوعية العامة، وتقديم الخدمات الأساسية.

٧٨ - وفي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير، نظمت بعثة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، معتكفا مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قرب أديس أبابا. وكان هذا حدثا بارزا جمع بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كشريكين في مجالي السلام وبناء الدولة في الصومال. وجرى تحديد ٢٦ مجالا ضمن المهام المقررة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال وصدرت التوصيات ذات الصلة من أجل زيادة وتعزيز آليات التنسيق، خصوصا في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤، والسياسة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتقديم الدعم لرؤية الحكومة لعام ٢٠١٦، وجهود تحقيق الاستقرار التي يتعين أن تقودها حكومة الصومال الاتحادية والاتفاق الجديد من أجل الصومال.

الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي

٧٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مجمل منطقة جنوب وسط الصومال. ولكن لم توفر الإدارة المحلية في كيسمايو أراضٍ للمكتب لبناء المركز التعبوي. وأتم المكتب بناء ثمانية مرافق إقامة متوافقة مع معايير العمل الأمنية الدنيا لمركز خدمات الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا في بايداو. وأرسل المكتب أيضا المواد الهندسية وبدأ إقامة المنشآت الدفاعية لمحيط المركز في بلدوين.

٨٠ - ويجري العمل على توسيع معسكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي داخل المنطقة المحمية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مطار مقديشو الدولي، وفي بناء مرافق إقامة. بيد أن الشواغل الأمنية داخل المطار طرحت تحديات بشأن تحركات الموظفين ومقتضيات الأماكن المخصصة للإقامة وللمكاتب. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، افتتحت بعثة الأمم المتحدة مكاتبها في فيلا الصومال.

٨١ - ويسّر مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي تناوب ٣ ٤٠١ من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، و ٢٩٧ من أفراد الشرطة، و ٧ من ضباط هيئة الأركان. وواصل المكتب تقديم الدعم الطبي لبعثة الاتحاد الأفريقي، حيث نفذ ٥١ عملية إجلاء طبي ورحلة

نقل وإعادة نشر وإعادة إلى الوطن، شملت ٨١ من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، قدَّم مكتب الأمم المتحدة تدريب ما قبل الانتشار والتدريب في البعثة وغير ذلك من أنواع التدريب لـ ٨٧٧ من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٢ - ويظل الافتقار إلى العتاد الجوي يمثل تحديا. ويناقش الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي مع أوغندا وبوروندي إمكانية قيام كلٍ منهما بإرسال ما يصل إلى أربع مروحيات عسكرية.

٨٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في مجال خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشمل ذلك توفير الربط بشبكة الإنترنت في مقر البعثة والقوة، وتركيب نظام للتتبع الأرضي اللاسلكي في جامعة مقديشو وفي بايداو، وتوزيع الحواسيب المحمولة على بعثة الاتحاد الأفريقي، ونشر الاتصالات الآمنة العالية التردد في القطاعات، وتركيب اثنين من كابلات الهياكل النموذجية لمقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي بغرض توفير توصيل البيانات. وبدأ مكتب الأمم المتحدة أيضا أعمال تركيب كابلات الربط بالإنترنت في مقر القطاع ١.

٨٤ - وواصل فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والذي يديره مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، تقديم الدعم لأغراض الاتصال الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بما في ذلك التغطية السمعية والبصرية الحية أثناء إجراء الانتخابات في بونتلاند.

٨٥ - وأود أن أعرب عن امتناني لحكومتي كندا وجمهورية كوريا اللتين تعهدتا بتقديم ٢ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار وقدمتا على التوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

خامسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٦ - استمرت المفاوضات من أجل التوقيع على اتفاق مركز البعثة لكل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وينتظر إبرام الاتفاق في المستقبل القريب.

٨٧ - وبحلول ١٢ شباط/فبراير، جرى نشر ما مجموعه ٣٥٧ موظفا دوليا و ٩٧٣ موظفا وطنيا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ووكالات الأمم المتحدة

وصناديقها وبرامجها. وبلغ قوام نشر بعثة الأمم المتحدة ٦٥ موظفا دوليا و ١٩ موظفا وطنيا.

٨٨ - وتم نشر حوالي ٦٧ موظفا في هرجيسة، وحوالي ١٢ موظفا في بوساسو، و ٤٥ في غاروي، و ١٣ في غالكايو. ونقلت اليونيسيف مكتبها في بونتلاند من بوساسو إلى غاروي. وفي جنوب وسط الصومال، ظل وجود الموظفين الدوليين محدودا حيث بلغ العدد حوالي ١٥ موظفا في بايداو و ١٣ في دولو وهناك موظف واحد في كيسمايو. وإضافة إلى وجودها الميداني في غاروي وبايداو وكيسمايو وهرجيسة، افتتحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مكتبا للأمم المتحدة في فيلا الصومال في مقديشو في أواخر كانون الثاني/يناير خصص لتيسير التواصل اليومي والمباشر مع النظراء الحكوميين.

التكامل

٨٩ - بلغ تحقيق تكامل وجود الأمم المتحدة في الصومال مرحلة جديدة مع تعيين فيليب لازاريني كنائب ممثلي الخاص/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، أصبحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بعثة متكاملة هيكليا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وحتى قبل هذا التاريخ، كان كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري قد أنشآ عدة أفرقة وآليات إدارة مشتركة. وعملت كيانات الأمم المتحدة في ظل تعاون وثيق، لا سيما في مجالات الحوكمة، ومراجعة الدستور، والانتخابات، وسيادة القانون، والشرطة، والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، إضافة إلى الأمن وحقوق الإنسان، بما في ذلك الدعوة لحماية المشردين داخليا في المناطق الرئيسية في جنوب ووسط الصومال، ولصالح المقاتلين السابقين.

٩٠ - وتقوم الأمم المتحدة بمواءمة إطارها الاستراتيجي المتكامل مع الاتفاق الصومالي. ويجري التخطيط المشترك أيضا ضمن الأفرقة العاملة المعنية ببناء السلام وبناء الدولة في إطار الاتفاق الصومالي، مع إشراك محاورين من الحكومة، والأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين، وسائر شركاء التنمية. وجرى تنظيم بعثة لمركز التنسيق العالمي لسيادة القانون في الفترة من ١٣ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لإعداد التوجهات الاستراتيجية العامة لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وكجزء من عملية الإطار الاستراتيجي المتكامل، تقوم الأمم المتحدة بوضع خطة عملها لثلاث سنوات دعما للاتفاق الصومالي.

سلامة الموظفين وأمنهم

٩١ - واصلت الأمم المتحدة العمل في بيئة أمنية صعبة جدا تعيق عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مثلما تعيق تنفيذ برامج وكالاتها وصناديقها وبرامجها.

٩٢ - واستمر تنفيذ تدابير تعزيز الأمن التي جرى تحديدها في أعقاب الهجوم الذي شن في حزيران/يونيه على مجمع الأمم المتحدة المشترك. ومن حيث إدارة العمليات، تعمل قوات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي معا على تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق، بما في ذلك التدابير الممكنة لمساعدة موظفي الأمم المتحدة العاملين في حالات قاسية. وعلى سبيل المثال، حدث تكليف دائم لضباط الاتصال في وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للعمل في مركز العمليات المشتركة داخل مركز المعلومات والعمليات الأمنية التابع للبعثة. ويمتد هذا التنسيق ليشمل تأمين التنقلات، خصوصا في المناطق الواقعة خارج مطار مقديشو الدولي وعلى امتداد طريق المطار، وتحسين الأمن عند أبواب المجمع والعمليات الجارية في المناطق المجاورة للمحيط. والهدف من هذا التنسيق هو حرمان حركة الشباب من حرية الحركة وقابلية التأثير على العمليات داخل مطار مقديشو الدولي سواء عن طريق الهجمات المباشرة أو غير المباشرة.

٩٣ - وداخل مطار مقديشو الدولي، اتُّخذ عدد من التدابير المؤقتة بعد الهجوم الذي وقع في ١ كانون الثاني/يناير. وأتاح مزيج من التدابير، يشمل الوقاية والحماية، العودة إلى نفس عدد الموظفين قبل الهجوم. وثمة تنسيق مستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية وشركاء آخرين، بالنظر إلى حوادث إطلاق النار غير المباشر (قذائف الهاون) الواقعة مؤخرا في مدينة مقديشو، من أجل كفالة مواصلة الجهود الرامية إلى منع وردع شن الهجمات عن بُعد في المستقبل على مطار مقديشو الدولي.

٩٤ - ووفقا للقرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، يظل نشر وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة في مقديشو أولوية لعام ٢٠١٤. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، كتبت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن نشر هذه الوحدة المكونة من ٤١٠ أفراد في مقديشو (S/2013/764). وأبلغني رئيس مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر (S/2013/765) بأن مجلس الأمن أحاط علما باعتزامي نشر وحدة الحراسة والاستعدادات جارية لنشرها.

سادسا – ملاحظات

٩٥ – برهن تغيير رئيس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتعيين حكومة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من خلال عملية دستورية على أن المؤسسات السياسية الصومالية ما زالت تتطور بشكل إيجابي.

٩٦ – وإني أرحب بالالتزام العلني لرئيس الوزراء عبد الولي شيخ أحمد بالمضي قدما بسرعة في تحقيق الأهداف المتفق عليها في الاتفاق الجديد من أجل الصومال. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم في إنجاز الأولويات السياسية، لا سيما تشكيل الولايات الاتحادية، وتحقيق المصالحة السياسية في المناطق الصومالية والتعجيل بعملية مراجعة وتطبيق الدستور. ويعد تعزيز إدارة المالية العامة أمرا حاسما أيضا. وقد أنشأ الرئيس ورئيس الوزراء مؤخرا هياكل لتنسيق الأنشطة العسكرية والسياسية وتلك الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في سياق الهجمة العسكرية المشتركة المجددة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والصومال. وستواصل الأمم المتحدة دعم حكومة الصومال الاتحادية في أداء هذه المهمة.

٩٧ – ويمثل انتخاب عبد الولي محمد علي غاس بطريقة سلمية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ رئيسا لولاية بونتلاند الصومالية تطورا هاما. وإني أثني على أهالي بونتلاند، وعلى السلطات، وكذلك على ممثلي الخاص وزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لكفالة كون العملية سلمية ومشروعة وذات مصداقية. كما أنوه وأشيد بالحنكة السياسية التي أبان عنها الرئيس المنتهية ولايته عبد الرحمن محمد محمود فارول حينما اعترف بنتائج الانتخابات، وتعهد بدعم الاستقرار والسلام والديمقراطية في بونتلاند. وأرحب بالتزام الرئيس عبد الولي غاس بإنشاء نظام انتخابي على أساس صوت واحد للشخص الواحد وزيادة مشاركة وتمثيل المرأة والشباب في الحياة العامة. وآمل أن تغتنم بونتلاند وحكومة الصومال الاتحادية الفرصة السانحة لتحقيق تحسن في العلاقة بينهما. فبونتلاند لها دور هام تقوم به في بناء دولة صومالية اتحادية قوية.

٩٨ – وأرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أديس أبابا المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٣، بما في ذلك الخطوات الهادفة إلى إنشاء مجلس تنفيذي وجمعية إقليمية. وينبغي أن تكون هاتان الهيئتان شاملتين للجميع وأن تتصرفا من أجل المصلحة العليا لجميع المجتمعات المحلية وأن تعالج الشواغل عند نشوئها. وأشجع الأطراف الصومالية على مواصلة إحراز التقدم والعمل سويا من أجل تنفيذ اتفاق أديس أبابا من جميع جوانبه بروح الحوار والتوافق.

٩٩ - وإني أؤيد أن تعمل حكومة الصومال الاتحادية بنشاط مع المشاركين في المداولات السياسية في بايدوا. ومن الهام أن يتوصلوا إلى تسوية تفضي إلى تشكيل دولة اتحادية من خلال عملية تكون شاملة للجميع وتعزز هياكل اتحادية ناشئة أخرى في الصومال.

١٠٠ - ولا يزال الصومال يواجه مشكلات أمنية كبيرة. وإني أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبالجيش الوطني الصومالي لما يواصلان تقديمه من تضحيات في مكافحتهما لحركة الشباب. وأثني على القيادة التي أبانت عنها مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار إعداد مفهوم عمليات جديد للبعثة، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣) بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومما يدعوني إلى التفاؤل التزام الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية بالبدء فورا في تنفيذ الأولويات المحددة في مفهوم العمليات. وأعرب عن تقديري الخالص للشركاء الدوليين، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لالتزامهم بدعم حكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي. ويُحث جميع الشركاء الدوليين وكافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تقديم الدعم الكافي لبعثة الاتحاد، ولا سيما مضاعفات القوة، من أجل كفالة قدرتها على الاضطلاع بولايتها بفعالية.

١٠١ - ولا يزال من الممكن أن تتراجع المكاسب التي تحققت في الميادين السياسية والأمنية والإنمائية. ولن تكون الحملة ضد حركة الشباب ناجحة باستخدام الوسائل العسكرية فحسب. وإني أرحب بآلية التنسيق التي أنشأتها حكومة الصومال الاتحادية لربط الهجمات العسكرية بالجهود السياسية وجهود تحقيق الاستقرار. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج متعدد الأبعاد لتوطيد المكاسب العسكرية وكفالة استفادة جميع الصوماليين من حكم أرشد ومن سيادة القانون ومن الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية. ومن الضروري أيضا اتخاذ خطوات أخرى للتعامل مع المقاتلين السابقين في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا. ويجب الإسراع بتقديم مساهمات دولية في إطار جهود تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر دعما لأولويات حكومة الصومال الاتحادية. وإني أتطلع إلى استمرار التعاون المثمر في إطار هذه الجهود بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الآخرين والأمم المتحدة.

١٠٢ - ويعد دعم المجتمع الدولي لحكومة الصومال الاتحادية أساسيا حتى يتسنى للجيش الوطني الصومالي تنفيذ عملياته بما يكفي من المعدات والتدريب والموارد البشرية. وإني أرحب بالجهود الرامية إلى ضمان المساءلة الكاملة عن الدعم اللوجستي المحدد الهدف المقدم إلى الجيش الوطني الصومالي واتساقه مع الأهداف الحكومية لإصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقا.

وأشجع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات سخية ومطردة للصندوق الاستئماني للأمم المتحدة المخصص لهذا الغرض. وأؤكد على أهمية تنفيذ كامل الخطوات المتفق عليها مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي لكفالة اتساق مجموعة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

١٠٣ - ولا تزال النزاعات العشائرية مصدرا هاما لانعدام الاستقرار وانعدام الأمن بالنسبة للصوماليين على أساس يومي. ومن الضروري أن تقوم حكومة الصومال الاتحادية بتعزيز جهود صنع السلام والمصالحة على الصعيد المحلي وأن تتحرك لمنع ووقف النزاعات على الأراضي والموارد الإنتاجية في جميع أنحاء البلد.

١٠٤ - وما زال تضافر الجهود من جانب المجتمع الدولي يكفل اتجاها تنازليا في أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما شهدت جهود التنمية في البر بعض التقدم. وحكومة الصومال الاتحادية بصدد اتخاذ خطوات من أجل تأكيد توليها زمام الأمن قبالة سواحل البلد. ويظل استمرار جهود حكومة الصومال الاتحادية والجهود الدولية، بما في ذلك الجهود البحرية، أمرا حاسما لاستمرار إحراز التقدم في مجال الأمن البحري.

١٠٥ - ويعد استمرار الدعم لتعزيز الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية وكفالة أمن الجهاز القضائي أمرا أساسيا لإرساء سيادة القانون. وإني لأدعو مجددا الحكومة إلى أن تجعل حقوق الإنسان في صدارة جدول أعمالها لبناء الدولة، تماشيا مع دستورها المؤقت والتزاماتها الدولية. ويشمل ذلك إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ووقف العمل بعقوبة الإعدام، والنهوض بحقوق المرأة وتمكينها.

١٠٦ - ويظل القلق يساورني إزاء استمرار تصدير الفحم الصومالي في انتهاك للحظر المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وأدعو حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى منع تصدير الفحم الصومالي وأدعو الدول الأعضاء إلى الحيلولة دون استيراده. وأود أن أعبر عن تقديري للعمل الهام الذي يقوم به فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في هذا الصدد وأهيب بالدول الأعضاء أن تتعاون معه.

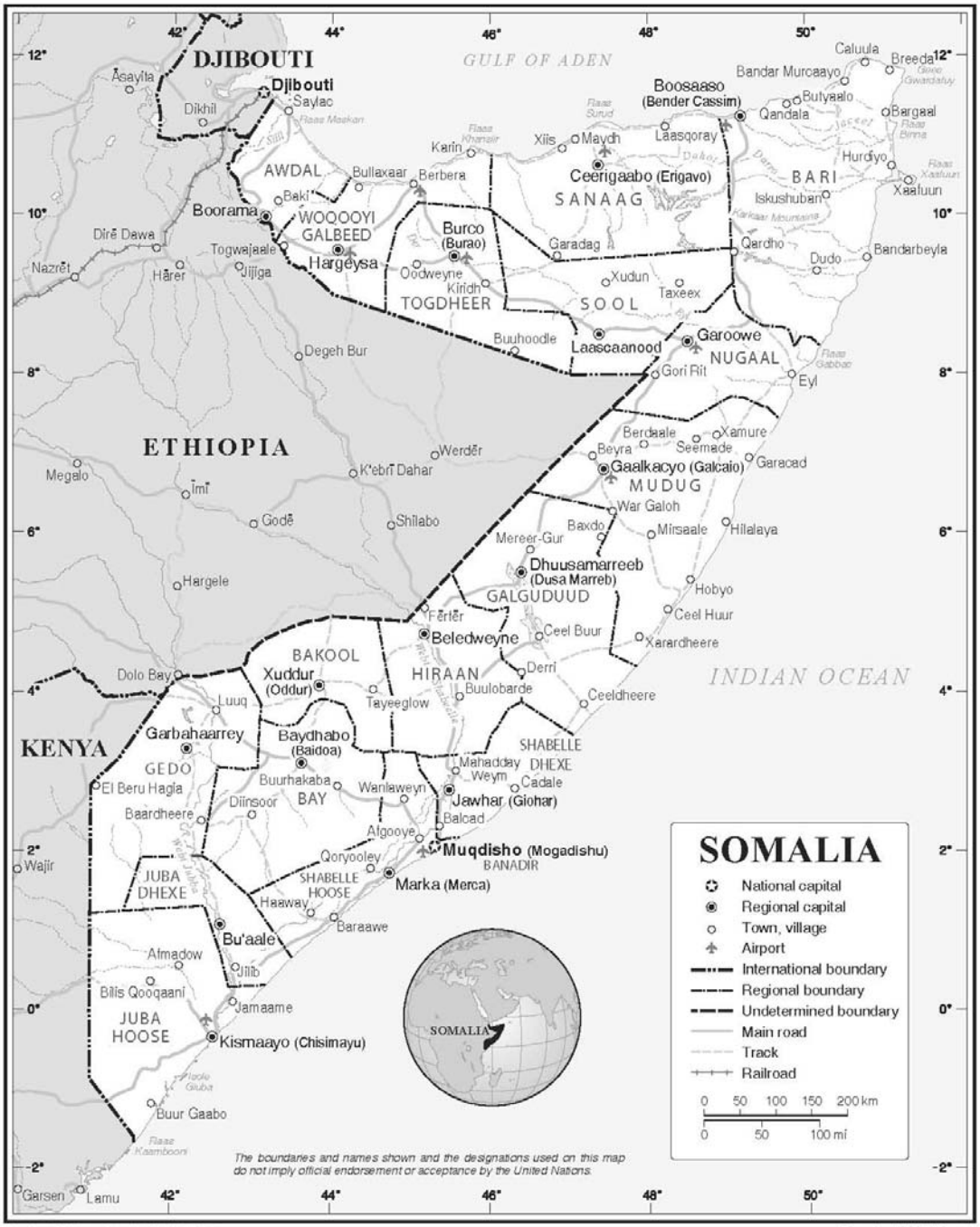
١٠٧ - وأشارت إنذارات مبكرة في أواخر عام ٢٠١٣ إلى ضعف المحاصيل الزراعية في أوائل عام ٢٠١٤، وعملت الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على تعزيز التأهب والاستجابة لتراجع ممكن في الأمن الغذائي. وقد ساهم التحرك المبكر في التخفيف من حدة الأثر وساعد في منع تفاقم الأزمة. غير أن المكاسب التي تحققت مؤخرا يمكن أن تتآكل بسهولة في ظل انعدام مساعدة مستمرة. وإني أحث المجتمع الدولي على المساهمة بسخاء

في إطار عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٤ لصالح الصومال. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على مستوى المساعدة المقدمة للصومال في سبيل كفالة عدم تآكل المكاسب التي تحققت حتى الآن.

١٠٨ - ويسرني أن ألاحظ أنه بعد انعقاد مؤتمر بروكسل في أيلول/سبتمبر بدأ تنفيذ الاتفاق الصومالي. وأحث الشركاء الدوليين على كفالة إيصال المساعدات تماشيا مع مبادئ الشراكة للاتفاق الصومالي وفي سبيل دعم الجهود الوطنية بطريقة منسقة، بسبل منها زيادة توجيه التمويل البرنامجي نحو استعادة القانون والنظام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على أن يشاركوا مشاركة مجدية في المناقشات بشأن السياسات التي ستجرى في إطار اجتماعات منتدى الشراكة الرفيع المستوى في مقديشو وفي كوبنهاغن في وقت لاحق من عام ٢٠١٤، من أجل كفالة استمرار عملية تنفيذ الاتفاق على مسارها وإتاحتها فوائد السلام لأبناء الشعب الصومالي في الوقت المناسب.

١٠٩ - وفي الختام، يتحمل شعب الصومال المسؤولية الرئيسية عن تحقيق سلام واستقرار دائمين في البلد. ولذلك من الهام أن يسعى مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي دون كلل لاعتماد تدابير، بما في ذلك الأخذ بمصالحة حقيقية من خلال روح الوفاق الذي سيمكنهم من تحقيق الهدف النهائي.

١١٠ - وإني أشيد بممثلي الخاص، نيكولاس كاي، وبموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في الصومال لما يبذلونه من جهد دؤوب. ويسرني أن بعثة الأمم المتحدة أصبحت بعثة متكاملة تماما في ١ كانون الثاني/يناير كما نص على ذلك مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وأشيد بوجه خاص أيضا بالاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على استمرارهم في الإسهام في تحقيق السلام في الصومال. ويجب علينا أن نعزز الشراكة من أجل مواجهة التحديات سويا.


DJIBOUTI
GULF OF ADEN
Djibouti
Saylac
Dikhil
Āsaylta
Boosaaso
(Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Laasqoray
Xiis
Mayd
Karin
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Xaafuun
Iskushuban
BARI
SANAAG
AWDAL
Bullaxaar
Berbera
Baki
Boorama
WOOOOYI
GALBEED
Burco
(Burao)
Hargeysa
Oodweyne
Kirdh
TOGDHEER
Garadag
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Xudun
Taxeex
SOOL
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
NUGAAL
Gori Rit
Eyl
Degeh Bur
Dirē Dawa
Nazrēt
Hārer
Togwajaale
Jijiga
ETHIOPIA
Megalo
Īmī
Godē
Shilabo
Werdēr
K'ebrī Dahar
Berdaale
Beyra
Xamure
Seemade
Garacad
Gaalkacyo (Galcaio)
MUDUG
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Xarardheere
Hargele
Fērfēr
Beledweyne
Ceel Buur
Derri
Buulobarde
Ceeldheere
BAKOOL
HIRAAN
Xuddur
(Oddur)
Tayeeglow
Dolo Bay
Luuq
INDIAN OCEAN
KENYA
Garbahaarrey
Baydhabo
(Baidoa)
GEDO
El Beru Hagia
Buurhakaba
Wanlaweyn
Jawhar (Giohar)
Mahadday Weym
Cadale
SHABELLE DHEXE
BAY
Diinsoor
Baardheere
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Qoryooley
Marka (Merca)
SHABELLE HOOSE
Haaway
Baraawe
Wajir
JUBA DHEXE
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Garsen
Lamu
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690Rev. 10.1 UNITED NATIONS
January 2013
Department of Field Support
Cartographic Section